

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١ أغسطس ٢٠٠٢

وحدة السودان ومفاوضات ماشاكوس في كينيا

مشكلة جنوب السودان من المشكلات الأفريقية التي أثارت القلق لمدة طويلة لحكومات السودان المتعاقبة على كرسي الحكم منذ استقلال السودان وقيام الجمهورية السودانية في يناير ١٩٥٦.

ويتلخص جوهر المشكلة في شكوى الجنوبيين وتضررهم من أن الحكومة المركزية في الخرطوم لاتولى مديريات الجنوب العناية الكافية وأن توزيع الثروة - والجنوب غنى فعلا بثرواته الطبيعية - لا يتم بصفة عادلة، وهناك مشاكل ترجع لتمرکز القبائل - غير العربية - في الجنوب حيث تعيش قبائل الدنكا والنوير وغيرها، كذلك الاختلاف الثقافي واللغوي فالعربية لغة الشمال بينما اللغة الانجليزية بالاضافة للغات القبائل المختلفة سائدة في الجنوب، كذلك المسألة الدينية حيث يسود الاسلام في الشمال بينما تدين قبائل الجنوب بالمسيحية أو بالديانات الأخرى.

وقد عطلت مشكلة جنوب السودان مشروعات الاستغلال الأمثل لثرواته الطبيعية فتوقف مثلا العمل في مشروع قناة جونجلي، ومشروع استغلال وتسويق البترول المكتشف حديثا - بالاضافة الى الاستنزاف البشري والمادي لجهود الحكومات السودانية المتتالية.

د. شوقي الجمل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

ولذا اهتمت الحكومات السودانية واهتمت الدول الصديقة للسودان وفي مقدمتها مصر وليبيا بالوصول لحل سليم لمشكلة جنوب السودان فكانت مبادرة الابداع، والمبادرة المصرية الليبية التي رحبت بها معظم الأحزاب السودانية لأنها وجدت فيها حلا سليما لمشكلات السودان مع المحافظة على وحدته واستقلاله. وقد جرت أخيرا مباحثات بين الحكومة السودانية وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارنج - كبرى الحركات الثائرة في الجنوب - وذلك في بلدة ماشاكوس الكينية - وأعلن الطرفان وصولهما لاتفاق علي بعض المبادئ لانهاء مشكلة الجنوب، فقد اتفق على أن تعطى الحكومة المركزية في الخرطوم فرصة ثلاث سنوات لاجراء تعديلات تكفل الحرية الدينية والمدنية والمساواة في الحقوق والقيام بالاصلاحيات وغير ذلك، وأنه بعد ثلاث سنوات أخرى - أي بعد ستة سنوات من توقيع الاتفاق يجرى استفتاء في مديريات الجنوب على تقرير المصير. وقد اثار مانشر عن المبادئ التي اتفق عليها الطرفان المتفاوضان عدة تساؤلات

في دول الجوار وبين الأحزاب السودانية التي لم تشترك في المفاوضات منها:
١ - مايتعلق بحق المديريات الجنوبية في تقرير المصير. والحقيقة أن حدود السودان الرسمية منصوص عليها بدقة في أكثر من وثيقة رسمية فقد نص عليها في اتفاقية الحكم الثنائي في ١٩ يناير ١٨٩٩، كما جاء في المادة ١٢ من الاتفاق الذي وقع بين الحكومتين المصرية والانجليزية في فبراير ١٩٥٢ والذي بموجبه حصل السودان على استقلاله «أن الجمعية التأسيسية السودانية عليها أن تقرر مصيرالسودان كوحدة لاتتجزأ»

وعلى هذا فان حق تقرير المصير أمر مخالف تماما للاتفاقات الدولية، وقد قامت محاولات انفصالية في بلاد افريقية أخرى - في نيجيريا (اقليم بيافرا) وفي الكونغو (اقليم كاتنجا)، لكنها لقيت مقاومة من الدولة الأم ومن الدول الأفريقية الأخرى، ومعروف ان الوحدات الصغيرة لاتستطيع ان تصمد في وجه التيارات الدولية العالمية.

٢ - هل الحل الأمثل للمشكلات التي يشكو منها الجنوب هو ان يكون بالتصريح او التلميح بحق هذه المديريات الجنوبية في الانفصال.

٣ - أليس من حق الأحزاب السودانية الأخرى سواء في الشمال أو الجنوب ومن حق دول الجوار التي كانت لها اسهامات في محاولة حل المشكلة ان يؤخذ برأيها وان تستفيد بخيرتها.

٤ - هناك تساؤل عن مدى صحة مااشيع من ان الحكومة السودانية اضطرت للموافقة على بعض بنود هذه الصفقة نتيجة لضغوط خارجية من دول أخرى.

ونشير الى ان ماأشارت إليه بعض الجهات من أن حرص مصر على وحدة السودان يرجع الي خوفها على حصتها في مياه النيل لأساس له من الصحة، فحصة مصر وحصة السودان من مياه النيل مقررة بموجب اتفاقات دولية ملزمة موقعة من الدولتين - ولايجوز الاخلال بها.

لكن كما صرح وزير الخارجية المصرية فإن مصر يهتما ان تنجح الحكومة المركزية في الخرطوم في حل مشكلة جنوب السودان وأنها تبارك جهود الحكومة في هذا المجال ولكن مصر لاتوافق على ان تمس وحدة السودان او ان تكون موضع مساومة.

٥ - تبرير بعض المسؤولين السودانيين اعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير بأنهم كانوا في طريقهم للانفصال عن الشمال باتخاذ عمله خاصة بهم الى غير ذلك مما دفع الحكومة المركزية بالخرطوم لاتخاذ هذه الخطوة - أمر غير مقبول فكما اشرنا كانت هناك محاولات انفصالية في دول أخرى افريقية قوبلت بالشجب والردع.